الأمـــم المتحـدة

الأمين العام

رسالة إلى اجتماع الأمم المتحدة الدولي

بشأن قضية فلسطين

فيينا، 7 آذار/مارس 2011

(

يسرني أن أحيي جميع المشاركين في هذا الاجتماع الدولي المتعلق بقضية فلسطين، والمعقود تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

والموضوع الذي أفردتموه لاجتماعكم وهو ''الضرورة الملحة لمعالجة محنة السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون ومرافق الاحتجاز الإسرائيلية،'' موضوع ينطوي على أهمية بالغة فيما يخص الجهود الرامية إلى التوصل إلى سلام عادل ودائم.

فعندما زرت الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل قبل عام، أعربت عن قلقي بشأن آلاف السجناء الفلسطينيين المحتجزين في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية، وقمت علنا بحث إسرائيل على أن تفرج عن السجناء على نحو ما دعت إليه السلطة الفلسطينية. وسيكون الإفراج عنهم بمثابة تدبير هام من تدابير بناء الثقة. وستواصل الأمم المتحدة إثارة هذه المسألة مع القيادة الإسرائيلية.

ونواصل أيضا متابعتنا عن كثب مسألة رفاه هؤلاء المحتجزين الذين يوجد من بينهم نحو 200 قاصر و 200 شخص رهن الاحتجاز الإداري دون محاكمة. وتقع على إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال مسؤولية

الامتثال الكامل للالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وتؤدي اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضا دورا هاما في هذا الصدد.

CPR/IMQP/2011/2

وألاحظ أيضا مع القلق أن إسرائيل اعتقلت ممثلين انتخبهم الفلسطينيون، وأنه حتى بعد الإفراج عنهم، هناك ثلاثة منهم من القدس الشرقية مهددون بالإبعاد القسري ويقيمون في مقر الصليب الأحمر، في حين تم ترحيل ممثل آخر إلى رام الله. وتعارض الأمم المتحدة تدابير الإبعاد القسري، وتظل ملتزمة بهذه القضية التي تترتب عليها آثار أوسع نطاقا فيما يتعلق بحقوق الإنسان لسكان القدس الشرقية الفلسطينيين.

واسمحوا لي أن أكرر أيضا نداءات الأمم المتحدة من أجل السماح بالاتصال لأسباب إنسانية بالجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط وفقا للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، ومن أجل الإفراج عنه.

إن المنطقة تشهد تحولات كاسحة، وإنه لمن دواعي الإحباط البالغ أن تظل الجهود المبذولة لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين أمام طريق مسدود.

والمستوطنات هي من العقبات الرئيسية. فهي غير قانونية ومخالفة لخريطة الطريق، ويظل تجميد النشاط الاستيطاني التزاما يقع على إسرائيل.

وقد أكدت من جديد المجموعة الرباعية للشرق الأوسط خلال اجتماعها في الشهر الماضي في ميونيخ التزامها بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، ويحل جميع مسائل الوضع الدائم. وتعمل المجموعة الرباعية في الوقت الحاضر مع الطرفين لإيجاد سبل لاستئناف المفاوضات.

وتواصل السلطة الفلسطينية إحراز التقدم في بناء المؤسسات وتوفير الخدمات العامة، وهو ما يضعها في موقف جيد يؤهلها لإقامة دولة في أي وقت في المستقبل القريب. وينبغي أن يشعر الإسرائيليون بالاطمئنان لظهور شريك موثوق به وجار ملتزم بحق إسرائيل في العيش في أمن وسلام يناهض العنف والإرهاب، وله القدرة على تحقيق الإنجازات على أرض الواقع.

وإنني أرحب بمجموعة تدابير بناء الثقة التي أعلنت عنها إسرائيل في الشهر الماضي، وأحث على تنفيذها على وجه السرعة. ولكن هذا ليس بديلا عن اتفاق سياسي.

ويجب بالتالي أن يكثف المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، جهوده لمساعدة الطرفين على تذليل العقبات الراهنة وتحقيق سلام شامل وعادل ودائم، على أساس قرارات مجلس الأمن، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادئ مدريد، والاتفاقات المبرمة بين الطرفين وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

ومن هذا المنطلق، تفضلوا بقبول أطيب تمنياتي بنجاح اجتماعكم.